Government of the Netherlands

مهارات
Maharat

المشهد السياسي:
خرق للقوانين والدستور وسطوة على القضاء "على عينك يا تاجر"

15 أيار - 4 حزيران
2023

المشهد السياسي:
خرق للقوانين والدستور وسطوة على القضاء "على عينك يا تاجر"

بدا المشهد السياسي في المنتصف الثاني من شهر أيار 2023 مغايرا بعض الشيء ولكن بنفس سياق أداء السلطة من تعطيل للاستحقاقات الدستورية ومواقف سياسية فارغة ومنفصلة عن واقع الأزمات التي يعيشها البلد.

فبعد أن أقفل ملف الانتخابات البلدية بسطوة على قرار المجلس الدستوري ودفعه لرد الطعون بقانون التمديد للبلديات، وبعد أن كرّست السلطة السياسية مرة أخرى خرقها للقوانين والدستور وتكريس منطق الفوضى، بدأ ملف الانتخابات الرئاسية يظهر مجددا إلى الواجهة خصوصا مع ترشيح قوى المعارضة لجهاد أزعور مقابل مرشّح الثنائي الشيعي سليمان فرنجيّة، الأمر الذي أغضب الثنائي ما دفعه لطرح مواقف سياسية حادّة اللهجة.

وعلى خطّ الانتخابات الرئاسية، أثارت المناورة التي أجراها حزب الله على الحدود اللبنانية موجة من ردود الفعل على مواقع التواصل الاجتماعي وعلى الصعيد السياسي والإعلامي، فالبعض أيّد هذه المناورة العسكرية من منطلق التهديد للعدو الإسرائيلي، أما البعض الآخر فاعتبرها تأكيدا على منطق الدويلة داخل الدولة وأنها تحمل رسائل داخلية تقضي بإخبار الفرق الداخلية أن انتخاب رئيس الجمهورية يتمّ بموافقة الطرف الأقوى في البلد.

من ناحية أخرى وعلى الصعيد المالي، برز ملف استدعاء حاكم مصرف لبنان رياض سلامة من قبل القضاء الفرنسي وصدور مذّكرة شفهيّة ألمانية تدعو القضاء اللبناني بتسليم سلامة، ليقوم القضاء اللبناني بسحب جوازي سفر سلامة والتراخي في مسألة محاسبته ضمن المؤسسات القضائية في لبنان متحجّجة بعدم القدرة على تبليغه.

إضافة إلى ذلك، أعلن وزير العدل هنري خوري رفض لبنان تسليم سلامة، الأمر الذي طرح إشكالية ما إذا كان يحق للبنان رفض تسليمه أو لا.

على خط آخر، وتحديدا في ما يخصّ قطاع الطاقة، أخذ قانون الطاقة المتجددة حيّزا من النقاش ومن المشهد السياسي في النصف الثاني من شهر أيار 2023، إذ أقرّت لجنة المال والموازنة قانون الطاقة المتجددة، وكان قد أشار رئيس اللجنة النائب ابراهيم كنعان سابقا إلى أنّ "أهميّة المشروع أنّه يهدف إلى تأمين 30% من حاجة لبنان من الطّاقة، بكلفة متدنّية وبإمكانيّة إنتاج أكبر من المعمول بها راهنًا"، ما دفع إلى التحقق من هذه الأرقام.

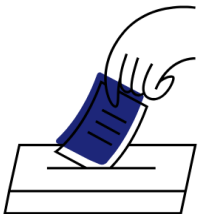

الانتخابات البلدية: خرق القوانين والدستور يثبّته أداء المجلس الدستوري

تقاعس المجلس النيابي للمرة الثانية على التوالي بلعب دوره تجاه الاستحقاقات الدستورية، بعد أن قام بتأجيل الانتخابات البلدية والاختيارية للمرة الثانية في الجلسة التي أقيمت بتاريخ 18 نيسان 2023.

واستعرضت مؤسسة مهارات خلال تقريرها السابق تحت عنوان "تعامل السلطة مع الأزمة: مكانك راوح" مواقف ومبرّرات مختلف الأفرقاء السياسية لتأجيل الانتخابات البلدية.

وعلى إثر التأجيل، أدانت عدّة منظّمات من بينها مؤسسة مهارات الاتجاه إلى تأجيل الانتخابات، معلنة رفضها تبادل الأدوار بين الحكومة والمجلس ومشدّدة على ضرورة التزام وزارة الداخلية بالمواعيد التي أعلنت لإجراء الانتخابات. كما دعتْ الحكومة ومجلس النواب إلى تحمّل مسؤولياتهما وتأمين الأموال اللازمة لإجراء الانتخابات في الموعد المحدد.

ولم يعط مجلس النواب مهلة محدّدة لهذا التأجيل إذ اعتبر المجلس أنّ التأجيل هو "لمهلة أقصاها 31 أيار 2024"، الأمر الذي يطرح العديد من المخالفات الدستورية والجوهرية التي فتحت الأبواب أمام الطعن بهذا القرار.

وعلى إثر إقرار قانون التمديد للمجالس البلدية وسط العديد من الإشكاليات، تقدّم وفد من "الجمهورية القوية" بطعن أمام المجلس الدستوري على اعتبار أن التمديد للمجالس البلدية هو ضرب للديمقراطية، معتبرا على لسان النائب غسان حاصباني أنّ "الطعن هو للحفاظ على حقّ المواطن اللّبناني بانتخاب السّلطات المحليّة".

وقال حاصباني: "نعوّل على ألّا يتأثّر المجلس الدّستوري بالضّغط السّياسي الهادف إلى تأجيل الانتخابات، وضرب الديّمقراطيّة".

في هذا الإطار، تقدّم أيضا نواب حزب الكتائب، و"تجدّد" وتغييريين ومستقلّين بطعن آخر بقانون التمديد للمجالس البلدية.

وكذلك الأمر، تقدّم نواب التغيير، بولا يعقوبيان، أشرف ريفي، نجاة عون صليبا، الياس جرادة، ياسين ياسين، سينتيا زرازير، إبراهيم منيمنه، فراس حمدان، حليمة القعقور وملحم خلف بطعن آخر بقانون التمديد للمجالس البلدية.

وقد تبيّن أن المطالب في الطعون الثلاثة ترمي إلى إبطال القانون لمخالفته الدستور

وقد استند النواب في الطعن الذي أعدته المحامية لارا سعادة إلى مخالفة 7 مواد دستورية و4 فقرات في مقدمة الدستور وعدة مبادئ دستورية ملزمة، جزءٌ منها مرتبط بالنظام الديمقراطي والانتخابات، وجزءٌ آخر مرتبط بالشغور الرئاسي وإخلال المجلس النيابي بواجباته الدستورية، وجزء أخير مرتبط بالنصّ الذي أقرّ وأسبابه الموجبة المشبوهة.

المجلس الدستوري يردّ الطعون: قانون التمديد تفعّل

عقد المجلس الدستوري اجتماعا له في 30 أيّار 2023 بحضور الأعضاء الـ10 في مقرّه في الحدث، وقرّر ردّ الطّعون المُتعلّقة بإجراء الانتخابات البلديّة والاختياريّة، وبالتّالي فإنّ قانون التمديد أصبح فاعلا.

وشرح المجلس الدستوري بالتفصيل المخالفات الدستورية والقانونية التي تعتري قانون التمديد للبلديات، لكن أتت نتيجة تصويت المجلس مخالفة لرأيه، إذ تم التصويت بالأكثرية على رد الطعون المقدّمة.

وقد أثار هذا القرار ردود فعل سلبية عليه من قبل رواد مواقع التواصل الاجتماعي، إذ وصفه البعض بأنه "قرار سياسي يلبي إملاءات قوى السلطة ويضع المجلس الدستوري في خدمة الأجندات السياسية"، ووصفه البعض بأنه سقطة مدوية للمجلس، وأنّ المؤسسة الحريصة على الدستور لا يهمها وجود رئيس أو عدمه، ليكون إجماع الرأي العام وبعض الإعلاميين والنواب المعارضين للتمديد مستنكرا لما قام به المجلس الدستوري.

أما المحامي نزار صاغية فقال في هذا السياق: "المجلس الدستوري يعلن للمرة الثالثة عدم دستورية قانون ليرفض إبطاله بحجة أن مخاطر الابطال اكبر من مخاطر مخالفة الدستور. حدث هذا برد قانون تمديد ولاية المجالس البلدية بعدما حصل قبلا بعد تمديد ولاية البرلمان وإصدار موازنة دون قطع حساب. كأنه يغلب اللادستور على الدستور".

وقد اختصرت الجملة الأخيرة لبيان المجلس الدستوري، مشهد تدخّل السلطة السياسية بالقضاء والهيئات المراقبة لحسن سير العمل الدستوري، إذ قال المجلس في بيانه: "نسجّل هذه المخالفة إذ نرى أنّ قانون تمديد ولاية المجالس البلدية والاختيارية المطعون فيه يشكّل مساسا بحق الانتخاب و انتهاكا لمبدأ دورية الانتخاب ذي القيمة الدستورية، ما يوجب ابطاله برمّته، خلافاً للنتيجة التي انتهى إليها قرار الأكثرية".

وعلى إثر هذا القرار، وفي حين تستمر السلطة بالاستخفاف في التعاطي مع الانتخابات البلدية والاختيارية، وكأنها استحقاق هامشي يمكن القفز فوقه بحسب واقع السلطة وما يناسبها، أصدرت العديد من المنظمات منها مؤسسة "مهارات" بيانا استنكرت به أداء السلطة السياسية الذي ثبته المجلس الدستوري.

ودعا البيان وزير الداخلية إلى إلى تحديد فوري لمواعيد جديدة للانتخابات في أقرب وقت، ودعا الحكومة إلى الاجتماع فورًا لتأمين الأموال اللازمة لإجراء الانتخابات.

ورفض البيان استخدام ذريعة عدم توفّر الأموال للإبقاء على تأجيل الانتخابات، خصوصًا في ظل لجوء مجلس الوزراء مرارًا وتكرارًا لتأمين الأموال لعديد من القضايا الأخرى.

وختم البيان بالتأكيد على أنّ الانتخابات البلديّة والاختيارية ليست محطة هامشية يمكن أن تتعامل معها السلطة باستخفاف و استنسابية، بل هي استحقاق أساسي ودستوري، يضرب التلاعب به، مبادئ الديمقراطية وتداول السلطات والتمثيل الشعبي.

إذا، وخلاصة لمجريات الأحداث في ما يخص الانتخابات البلدية، تحترف السلطة السياسية التعامل بازدواجية، فهي تارة تحتمي بالدستور وما ينصّ عليه وتارة تخترق القوانين والدستور بما يحمي مصالحها، بالإضافة إلى التدخل الواضح بعمل القضاء والهيئات المراقبة كما حصل في ملف الانتخابات البلدية بالضغط على المجلس الدستوري الذي تبيّن من خلال بيانه أن قراره أتى خلافا لقناعات أعضائه.

رئاسة الجمهورية: حديث الساعة بين أزعور وفرنجية

عانى ملف انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية من جمود كبير، وأصبح ساحة للسجالات وتسجيل النقاط السياسية والاتهامات المتبادلة بين الأحزاب السياسية، التي تتشارك المسؤولية عمليا بإيصال البلد إلى ما هو عليه من عدم انتظام العمل المؤسساتي وصولا إلى كل الأزمات التي يعاني منها البلد.

ولكن في الأسبوعين الماضيين طرأت سلسلة أحداث حرّكت الملف الرئاسي، مع توجه عدد من القوى السياسية لتبني جهاد أزعور كمرشح جديد لرئاسة الجمهورية.

وسيكون جهاد أزعور مرشحا للقوى التي تطلق على نفسها صفة "القوى المعارضة" والتي تتمثّل بحزب القوات اللبنانية، حزب الكتائب، النائب ميشال معوّض وبعض النواب المستقلين والتغييريين بالإضافة إلى التيار الوطني الحرّ الذي يكثر الحديث عن انقسامات بين نوابه في الآراء خصوصا بعد تصريح النائب عن "التيار"، سيمون أبي رميا، لقناة "الجديد"، حول عدم طرح اسم أزعور على طاولة النقاش في التيار، وعدم اتخاذ بعد القرار على صعيد تبنّيه كمرشح لرئاسة الجمهورية.

وعلى إثر ذلك، صرّح رئيس مجلس النواب نبيه بري في 4 حزيران 2023 أنّه "على المعارضة الإعلان عن ترشيح أزعور وإصدار موقف واضح بهذا الخصوص بحيث عندما يفعلون هذا يتم التصرف على ضوئه".

وقد عقدت قوى المعارضة الطارحة لإسم جهاد أزعور اجتماعا في نفس التاريخ وأعلنت فيه على لسان النائب مارك ضوّ ترشيح جهاد أزعور لكرسي الرئاسة.

وأضاف ضوّ أنّ "جهاد أزعور لديه القدرة على جمع 65 صوتاً في جلسة الإنتخابات الرئاسية المقبلة، ويدنا ممدودة للتلاقي مع حزب الله وحركة أمل ومن بقي من حلفائهم وفي الوقت عينه مستعدون لمواجهة كل محاولات التعطيل".

وردا على طرح إسم جهاد أزعور، صعّد الثنائي الشيعي من مواقفه السياسية الرافضة لأي إسم غير سليمان فرنجية، فقد أكّد النائب عن كتلة "الوفاء للمقاومة" حسن فضل الله، أنّ المرشح المستجد للرئاسة اللبنانية هو "للمواجهة والتحدي"، مشدداً على أنّه "لن يصل".

وأضاف فضل الله أنّه "في مقابل حرصنا على الحوار والتفاهم لإنجاز الاستحقاق الرئاسي، فإن الفريق الذي رفع شعار الإتيان برئيس مواجهة، يُصر على إنكار الواقع وحقيقة التوازنات الداخلية وتركيبة المجلس النيابي".

في هذا الإطار، أكّد رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله السيد هاشم صفي الدين أن "الطريق الوحيد المتاح لإنجاز استحقاق انتخاب رئيس للجمهورية هو التفاهم والتوافق، وهذا ما قلناه منذ اليوم الأول، وما زلنا ندعو إليه.

وأشار صفي الدين إلى أن "البعض في لبنان ذهبوا يمينا ويسارا وطافوا بلدان العالم، وحاولوا أن يتحدثوا إلى كل جهة يسافرون إليها أو تأتي إليهم، وقلنا لهم لا تتعبوا أنفسكم، فكل هذا التعب لا يوصل إلى أي نتيجة".

أما النائب في كتلة "التنمية والتحرير" علي حسن خليل فوضع ترشيح أزعور في خانة النكد السياسي ومنطق التعطيل والتشفي والمؤامرات الداخلية التي لا تبني وطنا، معتبرا أن "هذه القوى سياسية تجتمع فقط على قاعدة إسقاط المرشح الذي دعمناه أو تبنيناه".

أي أنّ الثنائي الشيعي من ناحية يدعو إلى الحوار والتفاهم لانتخاب رئيس للجمهورية، ومن ناحية أخرى يرفض طرح أي رئيس غير سليمان فرنجية ويقابله بمواقف سياسية هجومية وعالية السقف.

مناورة عسكرية برسائل داخلية

وفي هذا السياق، كان قد نفّذ حزب الله مناورة عسكرية كبيرة بمحاذاة منطقة معلّم مليتا في الجنوب، بمشاركة مقاتلين من مختلف التخصصات العسكرية وذلك في ظل استعراض لأسلحة وصواريخ وآليات للحزب.

وأشاد جمهور الحزب ومؤيدوه بقوته العسكرية، بينما انتقد المعارضون له تهديده لسيادة الدولة ووصفوه بأنه "دويلة ضمن الدولة".

وأدان بعض النواب هذه العملية العسكرية معتبرين أنها تهدف إلى توجيه رسائل إلى الداخل اللبناني وأن حزب الله يريد إفهام اللبنانيين أن سيادته أعلى من سيادة الدولة وأن حياة اللبنانيين رهن مشروعه بدءا من انتخابات رئاسة الجمهورية وصولا إلى إعادة تكوين السلطة التنفيذية

وربطا بالانتخابات الرئاسية، اعتبر بعض المحللين السياسيين أن هذه المناورة التي أجراها حزب الله هي لتوجيه رسائل إلى الداخل اللبناني بأنه الحزب الأقوى وهو من يقرّر من يكون رئيس الجمهورية المقبل للبنان.

إذا، يوجد اليوم اسمين مطروحين لكرسي الرئاسة، الأوّل هو جهاد أزعور الذي يتبنى ترشيحه قوى المعارضة مع بعض نواب التغيير، والمرشح الثاني هو مرشّح الثنائي الشيعي سليمان فرنجية، ليبقى موضوع حسم الأمر لرئيس مجلس النواب الذي من مهامه الدعوى لجلسة انتخاب لرئيس للجمهورية في وقت تتفاقم الأزمات على كاهل الشعب اللبناني يوما بعد يوم.

شاطئ صيدا: معركة تخوضها النساء بوجه العنف وقمع الحريّات

في منتصف شهر أيار، قرّرت الناشطة الصيداوية ميساء حنوني النزول إلى الشاطئ في صيدا بلباس البحر أو "المايوه"، الأمر الذي أثار غضب رجل دين وعدد من الشبان معه ودفعهم للإعتداء عليها وعلى زوجها بالضرب والإهانات اللفظية، بحجة أنّ مدينة صيدا هي مدينة محافظة وأن البلدية تمنع النزول إلى الشاطئ إلا باللباس "المحتشم".

وقد أثار هذا الأمر الكثير من ردود الفعل على مواقع التواصل الإجتماعي بين مؤيّد لما قام به رجل الدين وبين معارض له تحت مبدأ الحريّات العامّة المصانة في الدستور اللبناني.

بعد الحادثة، وتحديدا في يوم الأحد 21 أيار 2023، نظّمت ناشطات من المجتمع المدني وجمعيّات مدافعة عن حقوق المرأة مظاهرة أمام الشاطئ العام في صيدا للتنديد بما أطلق عليه "حملات القهر والتحرش" ضد المرأة، ليتمّ مقابلة الأمر بمظاهرة مضّادة من دعاة "الحشمة" في صيدا من مواطنين ورجال دين.

وخلال هذه الوقفة التضامنية مع الناشطة ميساء حنوني، تخطّى الأمر مجرّد اختلاف بالآراء، ليصبح ساحة لإطلاق العبارات النابية بحق المرأة إن كان عبر مواقع التواصل الإجتماعي أو خلال الوقفة، بالإضافة إلى التنمرّ والعنف الجسدي والترهيب والإيحاءات الجنسية، بالإضافة إلى خطابات مناطقية وكأن مدينة صيدا حكر على فئة معيّنة من الناس.

في المقابل، كثرت التغريدات الداعمة للناشطات والداعمة لمبدأ الحريات على اعتبار أن شاطئ صيدا هو شاطئ عام وليس حكرا على أحد.

وقد تزامن هذا المشهد الخطير من القمع والترهيب والتقسيم المناطقي والتطرّف مع المناورة العسكرية التي أجراها حزب الله على الحدود اللبنانية بمناسبة ذكرى "التحرير"، والملفت في الأمر أن التفاعل على مواقع التواصل الاجتماعي مع هذه المناورة كان طاغيا على التفاعل مع قضيّة "تحرير" المواطنين من القمع والتطرّف الذي يعانون منه لمجرّد أنهم يمارسون حريّتهم.

رياض سلامة: متّهم أمام القضاء الأوروبي والقضاء اللبناني يحميه

على خلفيّة ملفات الفساد المالي المرتبطة بحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، أصدرت القاضية الفرنسية المكلفة التحقيق في أموال وممتلكات سلامة في أوروبا مذكرة توقيف دولية بحقه بتاريخ 16 أيار 2023، ويعود السبب وراء استدعائه لاشتباه المحققون الفرنسيون في أن سلامة راكم أصولا عقارية ومصرفية عبر مخطط مالي احتيالي معقد وإساءة استخدامه أموالا عامة لبنانية على نطاق واسع.

ولم يحضر سلامة جلسة الاستجواب في باريس، وقال محاميه إنّ " تغيّب موكّله يعود إلى عدم تبليغه بوجوب المثول أمام القضاء الفرنسي وفق الأصول.

وعلى إثر ذلك، تسلم لبنان مذكرة دولية عبر الإنتربول تطالب بتوقيف وتسليم رياض سلامة حاكم المصرف المركزي في 19 أيار 2023.

وعلى خطى فرنسا، قال مصدر قضائي كبير لرويترز في 24 أيار 2023، إن ألمانيا أبلغت بيروت بصدور مذكرة توقيف بحق حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بتهم فساد تتضمن التزوير وغسل الأموال والاختلاس.

وقد أتى هذا الإبلاغ، بعد مثول سلامة أمام النيابة العامة التمييزية في 24 أيار 2023 استجوابه في مضمون "النشرة الحمراء" الصادرة عن "الإنتربول" الدولي، تنفيذاً لمذكرة التوقيف الفرنسية.

وأفادت مصادر "العربية" في بيروت أنّ القضاء اللبناني سحب جوازي سفر رياض سلامة اللبناني والفرنسي ومنعه من السفر بعد استجوابه.

وقد تفاعل رواد مواقع التواصل الإجتماعي مع هذه الجلسة واصفين إياها بالـ"مسرحيّة"، وقد اتهم البعض القضاء اللبناني بأنه يستبسل بالدفاع عن رياض سلامة لأنهم "مثله فاسدون"، ليعتبره البعض الآخر "كبش فداء" لما قامت به السلطة السياسية على مدى أعوام، وقد بقي الثابت الوحيد في كل آراء الرأي العام هو إدانة سلامة واتهامه بالفساد المالي بالشراكة مع السلطة السياسية الحاكمة.

وعلى إثر ذلك، أعلن وزير العدل اللبناني في حكومة تصريف الأعمال هنري الخوري قرار لبنان بعدم تسليم رياض سلامة إلى القضاء الأوروبي مما أدى إلى موجة كبير من التساؤلات على خلفية أحقية لبنان رفض تسليم مواطن مطلوب من قبل الانتربول.

لذا، قام فريق التحقق من المعلومات في "مهارات نيوز" بمتابعة الأمر ليتبيّن أنّ مذكرة التوقيف الغيابية التي أصدرتها القاضية الفرنسية أود بوريسي بحق حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، والتي عمّمت عبر الانتربول الدولي غير ملزمة للبنان، إذ أنها لا تعني حكمًا طلب الاسترداد وفق ما أشار رئيس مؤسسة جوستيسيا المحامي بول مرقص في حديث لـ"مهارات نيوز".

وأكّد مرقص أن النيابة العامة اللبنانية هي من تقرّر التوقيف أو عدمه لاحقًا لتسلم طلب الاسترداد.

في هذا الإطار، تشير المادة 35 من قانون العقوبات أنه " يحال طلب الاسترداد على النائب العام التمييزي الذي يتولى التحقيق حول توفر أو عدم توفر الشروط القانونية وفي مدى ثبوت التهمة، ويمكنه أن يصدر مذكرة توقيف بحق الشخص المطلوب استرداده بعد استجوابه ثم يحيل الملف إلى وزير العدل مشفوعًا بتقريره، ويتمّ البتّ بطلب الاسترداد بمرسوم يتخذ بناء على اقتراح وزير العدل".

بالإضافة إلى ذلك، ليس هناك من اتفاقية قضائية خاصة بين الدولة اللبنانية والدولة الفرنسية والدولة الألمانية تنصّ صراحةً على التسليم والاسترداد.

وشرح مرقص أنه وبالمقابل ذلك "يجب على القضاء اللبناني أن يفتح تحقيقا بنفسه في الجرائم الموجّهة إلى أحد المطلوبين من دولة أجنبية كالجرائم الموجّهة إلى الحاكم سلامة، وصولًا إلى اتخاذ التدابير القضائية اللازمة ولكن على الأقل داخل الإقليم اللبناني ووفق الشريعة اللبنانية".

وتبقى المحاكمة في لبنان جائزة، كما يمكن لوكلاء الدفاع عن الحاكم طلب وقف التحقيق الفرنسي والالماني لعدم المحاكمة بالجريمة نفسها أمام مرجعين قضائيين. ويمكن للقضاء اللبناني لا بل يجب عليه طلب الإطلاع على الملف من القضاء الفرنسي والألماني، بحسب مرقص.

ولحينها يعتبر الحاكم غير مدّعى عليه لكنه يتحوّل إلى متّهم اذا لم يضبط بمقتضى مذكرة التوقيف وفق المادة ١٣٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الفرنسي.

في هذا الإطار، يطالب المجتمع المدني عدم إفلات حاكم مصرف لبنان رياض سلامة من العقاب، وقد أصدر ائتلاف من أجل المحاسبة وعدم إفلات الجرائم المالية من العقاب بيانًا طالب بموجبه إقالة الحاكم فورًا، بالنظر إلى أهمية هذا الحدث وتأثيراته على الأوضاع المالية والاقتصادية في لبنان، والذي يؤشر إلى انعطافة هامة في نظام الإفلات من العقاب، ووجود أدلة قاطعة لجرائم مالية تدين سلامة، وتجرده مهامه.

إذا ورغم كل الاتهامات الأوروبية بحق سلامة، وملفات الفساد المالي وتحويل الأموال إلى خارج لبنان بعد ثورة 17 تشرين 2019، ترفض السلطات القضائية في لبنان تسليم رياض سلامة وتتراخى في محاسبته ضمن المؤسسات القضائية في لبنان متحجّجة بعدم القدرة على تبليغه وعدم وجوده في بيته ليتم تبليغه للمثول أمام القضاء

قانون الطاقة المتجدّدة: أقرّ ولكن

على خطّ آخر وتحديدا في ملف الكهرباء، أخذ قانون الطاقة المتجددة حيّزا من النقاش ومن المشهد السياسي في النصف الثاني من شهر أيار، إذ عقدت لجنة المال والموازنة بتاريخ 29 أيار 2023 اجتماعا برئاسة النائب ابراهيم كنعان لدرس مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم 9000 المتعلق بإنتاج الطاقة المتجدّدة الموزّعة.

وأقرّت اللجنة قانون الطاقة المتجددة، وكان قد أشار كنعان سابقا إلى أنّ "أهميّة المشروع أنّه يهدف إلى تأمين 30% من حاجة لبنان من الطّاقة، بكلفة متدنّية وبإمكانيّة إنتاج أكبر من المعمول بها راهنًا".

لذا قام فريق التحقق من المعلومات في "مهارات نيوز" بالتحقق من ما اذا كان المشروع يؤمّن 30% من حاجة لبنان من الطاقة والسبل لتحقيق هذا الرقم.

أولا، يرتبط مشروع قانون الطاقة المتجدّدة الوارد في المرسوم رقم 9000 بالخطة الوطنية للطاقة المتجدّدة.

وكان قد لفت وزير الطاقة في حكومة تصريف الأعمال وليد فياض خلال حفل تدشين تركيب النظام الشمسي في شركة كابلات لبنان إلى أنّ "الوزارة قد أصّرت على تضمين الخطة الوطنية للطاقة المتجددة كل الأهداف التي كانت اقترحتها الوكالة الدولية للطاقة المتجددة "IRENA" للعام 2030".

وبالعودة إلى العام 2019، أكّدت وزارة الطاقة والمياه التزامها بمصادر الطاقة المتجددة في ورقة سياساتها المحدثة لقطاع الكهرباء المنشورة في عام 2019 ، والتي تحدد هدفًا طموحًا يتمثل في توفير 30٪ من إجمالي الكهرباء المستهلكة في عام 2030 من مصادر متجددة.

أمّا الوكالة الدولية للطاقة المتجدّدة "IRENA"، فقد توصّلت خلال دراسة أجرتها بالتعاون مع وزارة الطاقة في شهر حزيران من العام 2020 إلى أن لبنان واعتمادا على خططه الموجودة يمكنه بواقعية تأمين 30% من الطاقة من مصادر الطاقة المتجدّدة بحلول عام 2030.

ولكن الأمر يعتمد على التطبيق والممارسات لتسريع هذه العملية وصولا إلى تحقيق هذه الغاية، لذلك أوصت الوكالة بسبع إجراءات لتسريع عملية اعتماد لبنان على الطاقة المتجدّدة وهي:

تنفيذ تشريعات أكثر استقرارًا وتكاملًا لنشر الطاقة المتجددة وتسهيل تطوير مشاريع الطاقة المتجدّدة وضمان الوصول إلى الشبكة بالإضافة إلى توفير الاستقرار السياسي.

- تنفيذ إجراءات محددة لتشجيع استخدام أنظمة الطاقة المتجددة على نطاق صغير من خلال إجراءات مبسطة وحوافز وآليات دعم.
- تحديد أهداف لتقنيات مثل الطاقة الشمسية والرياح والطاقة الحرارية، وتخصيص جهود وتحفيز لتطويرها واستخدامها.
- توفير الأدوات اللازمة لتركيب أنظمة التدفئة والتبريد.
- تعزيز الإطار السوقي الحالي في لبنان لجذب المزيد من الاستثمارات في الطاقة المتجددة وضمان قابلية تمويل المشاريع.
- تعزيز الشبكة الكهربائية وإجراء تقييمات تأثير الشبكة.
- ضمان توفر التمويل وتعزيز دور القطاع الخاص.

مشاريع الطاقة المتجددة

شكّلت شراكة لبنان مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة "IRENA" بهدف الوصول إلى 30% من الكهرباء المتجددة في العام 2030، إحدى الأسباب الموجبة لإقرار قانون الطاقة المتجددة.

وقد ارتبط إقرار القانون بورقة سياسة قطاع الكهرباء للعام 2010، والتي نصّت على اعتماد الطاقة المتجدّدة لإنتاج ما يقارب ثلث حاجة لبنان من الكهرباء.

وبهدف الوصول إلى هذه القدرة الانتاجية، نصّت الورقة على أن يتمّ تركيب عدد من المحطات الشمسية بقدرة تفوق 840 ميغاوات، بالإضافة إلى مزارع طاقة الرياح بقدرة تفوق الـ600 ميغاوات تقريبا.

في هذا الإطار، تقول الوكالة الدولية للطاقة المتجددة أن هذه مشاريع الطاقة المتجددة ستوفّر على قطاع الكهرباء ما يقارب الـ 249 مليون دولار سنويا.

أما التوقعات التي نشرتها الوكالة ، فتشرح بالتفصيل أنواع مشاريع الطاقة التي يمكن للبنان أن يعتمد عليها وهي:

- الطاقة الكهرمائية والتي تهدف إلى تأمين ما يقارب 473 ميغاوات بحلول العام 2030
- طاقة الرياح والتي تهدف إلى تأمين 450 ميغاوات بحلول العام 2030
- الطاقة الشمسية والتي تهدف إلى تأمين 300 ميغاوات بحلول العام 2030 للمشاريع الكبيرة و150 ميغاوات للمستهلكين المحليين(مستهلك أو مجموعة مستهلكين)

إذا وضع قانون الطاقة المتجددة على الطاولة، وتنفيذه مرهون بالخطوات العملية التي لا يمكن التعويل عليها لناحية تاريخ السلطة السياسية بالتعاطي مع القوانين في مختلف المجالات، ليبقى التعويل على قدرة المجتمع المدني بمراقبة هذه الملفات ومتابعتها بالإضافة إلى الضغط الدولي وضغط الرأي العام لحث السلطة ومراقبة أدائها والالتزام بالخطط وصولا إلى القدرة للإنتقال للطاقة المتجددة تدريجيا وصولا إلى 30% عام 2030 كما ينص القانون.

إذا، وكخلاصة لكل التقارير الصادرة والتي رصدت المشهد السياسي والإعلامي من بداية عام 2023 حتى شهر حزيران، تتعاطى السلطة مع الأزمة الحاصلة مع لبنان باستهتار ولامسؤوليّة مفرطة، جاعلة من الملفات الحياتية والملفات الماليّة ساحة للسجالات السياسية بانفصال تام عن الواقع المأساوي الذي يعيشه المواطن اللبناني يوميا في ظلّ واحدة من أكبر الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي عانى منها البلد عبر تاريخه.

وحتى اليوم لا زالت السلطة "مكانك راوح"، ولا تستجيب للمطالب الدوليّة بالإصلاح بهدف إمداد البلد بالمساعدات المالية للإنقاذ، كل هذا يترافق مع فراغ مؤسساتي ينذر بخطر كبير في الأشهر القادمة، فلا رئيس للجمهورية بعد قرابة الـ7 أشهر من الفراغ مع حكومة تصريف أعمال مضعضعة، بالإضافة إلى جريمة السلطة بتطيير الانتخابات البلدية للمرة الثانية على التوالي.

مهارات
Maharat

للمزيد من المعلومات أو لارسال شائعات،
يرجى التواصل معنا

FACTOMETER@MAHARAT-NEWS.COM

INFO@MAHARATFOUNDATION.ORG

SUPPORTED BY:

Government of the Netherlands